وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة تكريت/ قسم التاريخ
كلية التربية للعلوم الإنسانية
دكتوراه تاريخ حديث

(م / القضية الفلسطينية من 1980 الى 1985)

اسم التدريسي
أ.م.د. دحام فرحان عبد

1448هـ **2026م**

(عام 1980 حرب الهوية والقدس)

في هذا العام، انتقل الصراع من المواجهات العسكرية على الحدود إلى صراع قانوني وسياسي شرس حول قلب القضية: مدينة القدس.

قانون "القدس العاصمة" (يوليو 1980) أقرت الكنيست الإسرائيلي قانوناً أساسياً أعلنت فيه أن "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل".

الهدف: شرعنة ضم القدس الشرقية التي احتُلت عام 1967 وجعلها غير قابلة للتفاوض.

الرد الدولي: أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 478، الذي اعتبر القانون الإسرائيلي باطلاً ومخالفاً للقانون الدولي، ودعا الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس.

محاولات اغتيال رؤساء البلديات (يونيو 1980) شهدت الضفة الغربية تصعيداً إرهابياً من قبل تنظيم سري صهيوني استهدف القيادات الوطنية الفلسطينية:

الاستهداف: تم تفجير سيارات ثلاثة من أبرز رؤساء البلديات (بسام الشكعة في نابلس، وكريم خلف في رام الله، وإبراهيم الطويل في البيرة).

النتيجة: أدت التفجيرات إلى بتر ساقي الشكعة وقدم خلف، مما أثار موجة غضب عارمة وانتفاضة شعبية في كافة مدن الضفة، وتحول هؤلاء القادة إلى رموز للصمود.

إبعاد القادة الفلسطينيين: في نفس العام، قامت سلطات الاحتلال بإبعاد (نفي) عدد من القادة السياسيين والدينيين إلى لبنان، منهم فهد القواسمي (رئيس بلدية الخليل) ومحمد ملحم (رئيس بلدية حلحول)، في محاولة لتفريغ الأرض المحتلة من قيادات منظمة التحرير.

إضراب سجن نفحة (يوليو 1980) خاض الأسرى الفلسطينيون في سجن "نفحة" الصحراوي إضراباً تاريخياً عن الطعام احتجاجاً على الظروف المعيشية القاسية:

الاستشهاد: استشهد خلال الإضراب ثلاثة أسرى (علي الجعفري، وراسم حلاوة، وإسحق مراغة) نتيجة التغذية القسرية من قبل إدارة السجون.

الأثر: وحّد هذا الإضراب الحركة الأسيرة الفلسطينية وجعل قضية الأسرى تتصدر الواجهة السياسية والإعلامية.

قمة عمان (نوفمبر 1980) عُقدت القمة العربية الحادية عشرة في الأردن، ورغم الخلافات العربية الحادة بسبب الحرب العراقية الإيرانية، إلا أنها أكدت على:

رفض كامب ديفيد: استمرار مقاطعة نهج السادات.

دعم المنظمة: التأكيد على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد

"المواجهات العسكرية (حرب تموز 1981)"

اندلعت مواجهات عنيفة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في جنوب لبنان.

القصف الجوي: شنت إسرائيل غارات مكثفة، كان أعنفها قصف منطقة "الفاكهاني" في بيروت، مما أدى إلى وقوع مئات الضحايا من المدنيين.

اتفاق وقف إطلاق النار: تم التوصل إلى هدنة برعاية المبعوث الأمريكي "فيليب حبيب" في يوليو 1981. اعتُبر هذا الاتفاق اعترافاً ضمنياً من إسرائيل بقوة المنظمة كطرف عسكري ومفاوض، وهو ما دفع اليمين الإسرائيلي لاحقاً للتخطيط لغزو 1982 لإنهاء هذا الوجود.

التحولات داخل الأراضي المحتلة سعت سلطات الاحتلال إلى إضعاف نفوذ منظمة التحرير في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال:

الإدارة المدنية: استحدثت إسرائيل "الإدارة المدنية" بقيادة مناحيم ميلسون لفصل الجوانب الحياتية للفلسطينيين عن التمثيل السياسي للمنظمة.

روابط القرى: تم دعم وتشكيل "روابط القرى" كمحاولة لخلق قيادة بديلة وموالية للاحتلال بعيداً عن المد الوطني، إلا أنها واجهت رفضاً شعبياً واسعاً وفشلت في تحقيق أهدافها.

المبادرات السياسية (مشروع الملك فهد) : في أغسطس 1981، طرح ولي العهد السعودي آنذاك، الأمير فهد بن عبد العزيز، مبادرة للسلام عُرفت بـ "مشروع النقاط الثماني".

تضمنت المبادرة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وضمان حق العودة.

أحدثت المبادرة انقساماً في القمة العربية بمدينة فاس المغربية في نوفمبر 1981، حيث عارضتها بعض الدول وجبهة الرفض الفلسطينية، مما أدى لتعليق القمة حينها.

أحداث إقليمية أثرت على القضية اغتيال السادات: في أكتوبر 1981، أدى اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى حالة من الغموض حول مستقبل اتفاقيات "كامب ديفيد" والشق المتعلق بـ "الحكم الذاتي" للفلسطينيين، والذي كانت ترفضه المنظمة جملة وتفصيلاً.

ضم الجولان: أصدرت إسرائيل قانون ضم هضبة الجولان السورية في نهاية العام، مما زاد من حدة التوتر الإقليمي وأكد على سياسة التوسع التي انتهجتها حكومة مناحيم بيجن

<u>"الاقتصاد في الأراضي المحتلة (الضفة وغزة)"</u>

كان الاقتصاد الفلسطيني يعاني من حالة "تبعية قسرية" للاقتصاد الإسرائيلي، وتميز عام 1981 بزيادة وتيرة هذه التبعية:

ربط البنية التحتية: توسعت إسرائيل في ربط شبكات الكهرباء والمياه في المستوطنات والمدن الفلسطينية بالشبكة القطرية الإسرائيلية، مما جعل الاقتصاد المحلي رهينة للقرار السياسي الإسرائيلي.

العمالة في إسرائيل: استمر تدفق العمالة الفلسطينية نحو قطاع البناء والزراعة داخل إسرائيل، مما أدى إلى نقص في الأيدي العاملة في الزراعة الفلسطينية المحلية ورفع تكاليف الإنتاج.

التضخم المالي: تأثر الفلسطينيون بمعدلات التضخم العالية جداً في إسرائيل في ذلك الوقت، حيث كانت "الليرة الإسرائيلية" (التي استُبدلت لاحقاً بالشيكل) تفقد قيمتها بسرعة، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين.

اقتصاد الصمود ومنظمة التحرير (في لبنان) : في لبنان، كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أنشأت ما يشبه "دولة داخل دولة"، وكان لها نظام اقتصادي متكامل:

مؤسسة "صامد": (جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين) وصلت في عام 1981 إلى ذروة نشاطها الإنتاجي في لبنان، حيث ضمت ورشاً للنسيج، والنجارة، والصناعات اليدوية، والزراعة، وكانت تهدف لتوفير فرص عمل للفلسطينيين وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي.

الدعم العربي: استمر تدفق المساعدات المالية من الدول العربية (عبر الصندوق القومي الفلسطيني) لدعم صمود المخيمات والمؤسسات التعليمية والصحية.

سياسة "تنشيف المنطّق" الإسرائيلية مع استلام "أرئيل شارون" وزارة الدفاع في عام 1981، بدأت إسرائيل بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى التضييق على السكان لدفعهم للقبول بـ "الإدارة المدنية":

تقييد الأموال: فُرضت قيود مشددة على دخول "أموال الصمود" (الأموال التي كانت ترسلها اللجنة المشتركة الفلسطينية الأردنية) لدعم البلديات والمؤسسات في الضفة وغزة.

الضرائب: تم تفعيل جباية الضرائب بشكل صارم من التجار الفلسطينيين، واستُخدمت كورقة ضغط سياسي.

النشاط الزراعي والتجاري

الزراعة: ظلت العمود الفقري للاقتصاد المحلي، لكنها واجهت منافسة غير عادلة من المنتجات الإسرائيلية المدعومة التي كانت تغرق الأسواق الفلسطينية، في حين مُنع المزارعون الفلسطينيون من تصدير منتجاتهم بحرية.

التجارة مع الأردن: استمرت سياسة "الجسور المفتوحة" التي سمحت بمرور بعض البضائع والمنتجات الزراعية نحو الأردن والخليج، وهي السياسة التي حافظت على الحد الأدنى من السيولة النقدية داخل الأراضي المحتلة.

<u>"عملية "سلامة الجليل" (الاجتياح الإسرائيلي للبنان)"</u>

في 6 حزيران 1982، شنت إسرائيل غزواً شاملاً للبنان تحت ذريعة حماية مستوطنات الشمال من قصف منظمة التحرير، لكن الأهداف الحقيقية كانت أبعد من ذلك:

الذريعة: اتخذت إسرائيل من محاولة اغتيال سفيرها في لندن "شلومو أرغوف" (التي نفذتها جماعة صبري البنا "أبو نضال" المنشقة عن عرفات) حجة لبدء الهجوم.

التقدم السريع: تجاوزت القوات الإسرائيلية مسافة الـ 40 كيلومتراً التي أعلنت عنها في البداية، ووصلت إلى ضواحي بيروت في غضون أيام قليلة.

المقاومة: واجهت القوات الإسرائيلية مقاومة شرسة في مواقع مثل قلعة شقيف ومخيمات الجنوب (صيدا وصور).

حصار بيروت (صيف 1982): حاصرت القوات الإسرائيلية بقيادة "أرئيل شارون" بيروت الغربية حيث كان يتحصن المقاتلون الفلسطينيون وقادة المنظمة.

القصف المكثف: تعرضت المدينة لقصف جوي وبري وبحري عنيف دام قرابة 80 يوماً، مع قطع كامل للمياه والكهرباء والإمدادات الغذائية.

المواجهة السياسية: رفض ياسر عرفات الاستسلام، وبدأت مفاوضات دولية شاقة قادها المبعوث الأمريكي "فيليب حبيب" لإنهاء الحصار.

خروج منظمة التحرير من لبنان: انتهى الحصار باتفاق يقضي بخروج المقاتلين والقيادة الفلسطينية من لبنان إلى دول عربية شتاتاً.

الرحيل: في أواخر آب 1982، غادر آلاف المقاتلين بيروت عبر البحر (إلى تونس، اليمن، السودان، والجزائر).

لحظة الوداع: غادر ياسر عرفات بيروت متوجهاً إلى اليونان ثم تونس، التي أصبحت المقر الجديد للمنظمة.

مجزرة صبرا وشاتيلا (16-18 أيلول 1982): بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين واغتيال الرئيس اللبناني المنتخب حديثاً "بشير الجميل"، دخلت قوات من ميليشيات "القوات اللبنانية" اليمينية إلى مخيمي صبرا وشاتيلا بتسهيل وإشراف من الجيش الإسرائيلي الذي كان يطوق المخيمات.

الضحايا: استمرت المجزرة ثلاثة أيام، وراح ضحيتها آلاف المدنيين العزل (فلسطينيين ولبنانيين) في واحدة من أبشع الجرائم في التاريخ المعاصر.

رد الفعل: أحدثت المجزرة صدمة عالمية، وأدت في إسرائيل إلى تشكيل "لجنة كاهان" التي حملت شارون "مسؤولية غير مباشرة" عما حدث.

التداعيات السياسية لعام 1982: أحدثت أحداث هذا العام تغييرات جذرية:

تشتت المنظمة: فقدت الثورة الفلسطينية قاعدتها العسكرية الأقوى والوحيدة الملاصقة للحدود مع فلسطين.

نشوء قوى جديدة: ساهم الاجتياح في تهيئة الظروف لظهور قوى مقاومة جديدة في لبنان (مثل حزب الله لاحقاً).

مشروع ريغان: طرح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مبادرة سلام في أيلول 1982، لكنها لم تنجح في ظل تعنت حكومة "بيجن".

الوضع في الداخل: في الضفة وغزة، زاد الشعور بضرورة الاعتماد على "المقاومة الشعبية" بعد فقدان السند العسكري في الخارج، وهو ما مهد الطريق تدريجياً لانتفاضة 1987.

" عام 1983 كان عام النزيف الداخلي"

انشقاق حركة فتح (أحداث طرابلس) بعد الخروج من بيروت عام 1982، ظهرت خلافات حادة داخل حركة فتح احتجاجاً على قيادة ياسر عرفات والتوجه نحو العمل الدبلوماسي.

المنشقون: قاد العقيد "أبو موسى" و"أبو خالد العملة" تمرداً عسكرياً بدعم إقليمي (من سوريا وليبيا)، وشكلوا ما عُرف بـ "فتح الانتفاضة".

المعارك: اندلعت اشتباكات عنيفة ومؤسفة بين رفاق السلاح في منطقة البقاع وشمال لبنان (طرابلس).

حصار طرابلس والخروج الثاني لعرفات عاد ياسر عرفات سرّاً إلى لبنان في سبتمبر 1983 ليدير المعركة من مدينة طرابلس (شمال لبنان) بعد أن حاصرته القوات المنشقة والجيش السوري.

الحصار: حوصرت قوات عرفات والموالين له داخل المدينة والمخيمات المحيطة بها (نهر البارد والبداوي).

الرحيل الثاني: تحت ضغط عسكري ودولي، غادر عرفات لبنان للمرة الثانية والأخيرة عبر البحر في ديسمبر 1983 تحت حماية دولية، متوجهاً إلى تونس، ليبدأ مرحلة "المنفى البعيد".

لقاء عرفات ومبارك (كسر العزلة) أثناء مغادرته لبنان في ديسمبر 1983، قام ياسر عرفات بخطوة مفاجئة بزيارة القاهرة ولقاء الرئيس المصري حسني مبارك.

كانت هذه الخطوة مثيرة للجدل لأن العلاقات الفلسطينية-المصرية كانت مقطوعة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

هدفت الزيارة إلى كسر العزلة السياسية التي فُرضت على المنظمة بعد الخروج من لبنان والبحث عن عمق عربي جديد.

عملية تبادل الأسرى الكبرى (نوفمبر 1983) رغم الانقسامات، شهد هذا العام واحدة من أكبر عمليات تبادل الأسرى:

أطلقت إسرائيل سراح 4700 أسير فلسطيني ولبناني من معسكر "أنصار" في جنوب لبنان، مقابل إطلاق منظمة التحرير سراح 6 جنود إسرائيليين كانوا محتجزين لديها منذ غزو 1982.

الوضع في الداخل (الضفة وغزة)

تصاعد الاستيطان: استغلت حكومة الاحتلال انشغال المنظمة بحروبها الداخلية لتسريع وتيرة بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

المقاومة الشعبية: بدأت تظهر ملامح تنظيمية جديدة للنقابات والكتل الطلابية في الجامعات (مثل جامعة بيرزيت والنجاح)، تعويضاً عن غياب القيادة العسكرية في الخارج.

تصدع "اقتصاد المنظمة" في لبنان بعد خروج القيادة والمقاتلين في 82، ثم الانشقاق الداخلي في 83، تلقى الهيكل الاقتصادي الفلسطيني في لبنان ضربة قاصمة:

انهيار مؤسسات "صامد": تعطلت معظم المصانع والورش التابعة لمنظمة التحرير في لبنان نتيجة المعارك الداخلية (في طرابلس والبقاع) أو بسبب التدمير الإسرائيلي، مما أدى لفقدان آلاف العائلات لمصدر رزقها.

تشتت الدعم المالي: تحول جزء كبير من ميزانية المنظمة لمواجهة أعباء "الشتات الجديد" وتكاليف إعادة هيكلة القوات في دول بعيدة مثل تونس واليمن، مما قلل من حجم السيولة المتدفقة للمخيمات.

الأزمة المالية في إسرائيل وانعكاسها على الداخل عاشت إسرائيل في عام 1983 واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية (أزمة أسهم البنوك)، وهو ما انعكس مباشرة على الفلسطينيين:

انهيار العملة: واصل "الشيكل" الإسرائيلي انهياره، ووصلت معدلات التضخم إلى أرقام فلكية (تجاوزت 190%)، مما أدى لتآكل مدخرات الفلسطينيين في الضفة وغزة الذين كانوا مجبرين على التعامل بالعملة الإسرائيلية.

تراجع القدرة الشرائية: ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل جنوني، مما دفع الأهالي في الأرض المحتلة للعودة إلى "اقتصاد الصمود" المنزلي (الاعتماد على الزراعة البيتية والتموين التقليدي).

سياسة "العقاب الاقتصادي" الإسرائيلية استخدمت "الإدارة المدنية" الإسرائيلية الاقتصاد كسلاح لكسر الإرادة السياسية:

تجميد الأموال: استمر منع وصول "أموال الصمود" العربية عبر الأردن، مما أدى لعجز كبير في ميزانيات البلديات الفلسطينية والمستشفيات والجامعات.

التضييق الزراعي: فُرضت قيود مشددة على حفر الآبار الارتوازية للمزارعين الفلسطينيين، مقابل منح تسهيلات مائية واسعة للمستوطنات التي بدأت منتجاتها تسيطر على الأسواق المحلية.

تحويلات المغتربين (شريان الحياة) في ظل تدهور الأوضاع في الداخل ولبنان، برزت أهمية العمالة الفلسطينية في الخليج:

شكلت التحويلات المالية من الفلسطينيين العاملين في الكويت، السعودية، والإمارات المصدر الأول للعملة الصعبة والسيولة التي منعت انهياراً كاملاً للاقتصاد الأسري في الضفة الغربية وقطاع غزة.

<u>"المشهد السياسي الفلسطيني (الانقسام والشرعية عام 1984)"</u>

عام 1984 كان عام ترتيب الأوراق الداخلية للفلسطينيين ومحاولة الحفاظ على بقاء منظمة التحرير كلاعب وحيد في الساحة الدولية، تزامناً مع غليان شعبي في الداخل مهد الطريق.

انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني: رغم الضغوط والمعارضة من بعض الفصائل المدعومة إقليمياً، عُقدت الدورة الـ17 للمجلس الوطني في عمان عام 1984. كان هذا الاجتماع بمثابة تأكيد على شرعية قيادة ياسر عرفات واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني بعيداً عن التدخلات الخارجية.

تشكيل "جبهة الإنقاذ الوطني": في المقابل، تكرس الانقسام بتشكيل تحالف من الفصائل المعارضة لنهج عرفات، مما أدى إلى حالة من الاستقطاب الحاد في الساحة الفلسطينية.

الوضع في لبنان (ما بعد الغزو) بعد عامين من الغزو الإسرائيلي للبنان:

استمرت معاناة المخيمات الفلسطينية في لبنان من ظروف أمنية معقدة نتيجة غياب الحماية العسكرية للمنظمة.

بدأت ملامح "حرب المخيمات" تتشكل في الأفق، حيث تصاعد التوتر بين الفصائل الفلسطينية والقوى المحلية اللبنانية حول السيطرة الأمنية داخل المخيمات.

الداخل الفلسطيني (النمو المؤسساتي والمقاومة) في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت هذه الفترة تُعرف بـ "سنوات التأسيس" لما قبل الانتفاضة:

توسع العمل النقابي والطلابي: شهد عام 1984 نشاطاً مكثفاً للكتل الطلابية في الجامعات الفلسطينية (مثل جامعة بيرزيت والنجاح)، والتي أصبحت الحاضنة الأساسية للعمل الوطني تحت الاحتلال.

بروز التيار الإسلامي: بدأ الحضور السياسي والمجتمعي للتيارات الإسلامية يتبلور بشكل أوضح في قطاع غزة والضفة، من خلال المجمعات الإسلامية والأنشطة الاجتماعية.

الجانب الإسرائيلي (الاستيطان والأمن)

حكومة الوحدة الوطنية: تشكلت في إسرائيل حكومة وحدة وطنية (بيريز-شامير)، والتي استمرت في سياسة "تسمين" المستوطنات في الضفة الغربية.

تنظيم "التنظيم السري الإرهابي": في عام 1984، تم الكشف عن تنظيم سري يهودي نفذ عمليات إرهابية ضد رؤساء بلديات فلسطينيين وحاول تفجير حافلات عربية، مما كشف عن عمق التطرف في حركة الاستيطان آنذاك.

الحراك الدبلوماسي بدأت تظهر بوادر "المبادرات السلمية" التي تعتمد على مبدأ "الأرض مقابل السلام"، حيث كانت هناك محاولات لتنسيق تحرك أردني-فلسطيني مشترك (الذي توج لاحقاً باتفاق عمان 1985)، بهدف إيجاد صيغة لدخول مفاوضات دولية.

الارتباط بالشيكل والضخم الجامح في عام 1984، وصلت إسرائيل إلى حافة الانهيار المالي حيث بلغت معدلات التضخم السنوي حوالي 445%.

تبخّر المدخرات: فقد المواطن الفلسطيني في الضفة وغزة قيمة مدخراته وقوته الشرائية بسرعة هائلة، لأن العملة المتداولة (الشيكل القديم) كانت تفقد قيمتها يومياً.

التحول للعملات الصعبة: بدأ الفلسطينيون بالاعتماد المكثف على الدينار الأردني والدولار لتسعير السلع والمدخرات لحماية أنفسهم من انهيار الشيكل.

سوق العمل والعمالة في الداخل كانت العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر هي المحرك الأساسي للدخل:

انخفاض الأجور الحقيقية: رغم استمرار العمال بالعمل في قطاعات البناء والزراعة الإسرائيلية، إلا أن الأجور التي كانوا يتقاضونها بالشيكل لم تكن تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية بسبب التضخم.

بداية التضييق: بدأت سياسات الاحتلال تزيد من القيود على التحرك، مما جعل استقرار الدخل اليومي للعائلات الفلسطينية مهدداً.

تراجع "المال الخارجي" (أثر الخليج) بدأ "الكساد النفطي" العالمي في عام 1984 يؤثر على الفلسطينيين في الشتات:

انخفاض التحويلات: تراجعت تحويلات الفلسطينيين العاملين في دول الخليج نتيجة تقليص المشاريع هناك بسبب هبوط أسعار النفط.

تراجع المساعدات: المساعدات العربية التي كانت تصل عبر "اللجنة المشتركة الأردنية الفلسطينية" شهدت تراجعاً، مما أثر على قدرة المؤسسات الوطنية (جامعات، بلديات، جمعيات) على تقديم الخدمات.

القطاع الزراعي والصناعي

الزراعة: عانى المزارعون من سياسات مصادرة الأراضي والمياه التي تكثفت في عهد حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية، بالإضافة إلى "سياسة المنافسة غير المتكافئة" حيث كانت المنتجات الإسرائيلية المدعومة تغرق الأسواق الفلسطينية.

الصناعة: ظلت الصناعة الفلسطينية "صناعة ورش" صغيرة وتقليدية، بسبب القيود العسكرية على الاستيراد والتصدير ومنع إقامة مصانع كبرى تنافس المصانع الإسرائيلية

<u>"سنة 1985 من السنوات التي شهدت تحولات دبلوماسية وميدانية"</u>

اتفاق عمان (الاتفاق الفلسطيني - الأردني) في فبراير 1985، وقع ياسر عرفات والملك حسين "اتفاق عمان" للتحرك السياسي المشترك.

الهدف: تنسيق الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي مقابل "الأرض مقابل السلام" ضمن إطار كونفيدرالي بين الأردن وفلسطين.

النتيجة: واجه هذا الاتفاق معارضة شديدة من الفصائل الفلسطينية الراديكالية (جبهة الإنقاذ) ومن بعض الدول الإقليمية، مما عمّق الانقسام الداخلي، لكنه كان محاولة لكسر الجمود الدبلوماسي الدولي.

عملية "الساق الخشبية" (قصف حمام الشط) في أكتوبر 1985، نفذ سلاح الجو الإسرائيلي غارة عنيفة استهدفت مقر قيادة منظمة التحرير في حمام الشط بتونس.

السبب: ادعت إسرائيل أنها رد على مقتل ثلاثة إسرائيليين في قبرص.

النتيجة: أسفرت الغارة عن سقوط عشرات الشهداء الفلسطينيين والتونسيين، وكانت تهدف لتصفية القيادة الفلسطينية وعلى رأسهم ياسر عرفات (الذي نجا من القصف)، وأدت إلى تنديد دولي واسع حتى من قبل مجلس الأمن.

اختطاف السفينة "أكيلي لاورو" بعد أيام من غارة تونس، قامت مجموعة من جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة "أبو العباس" باختطاف سفينة الركاب الإيطالية "أكيلي لاورو".

الأثر: أدت هذه العملية إلى أزمة دبلوماسية دولية كبرى، خاصة بعد مقتل راكب أمريكي، مما وضع ضغوطاً هائلة على منظمة التحرير الفلسطينية في الساحة الدولية وساهم في تعقيد مسار اتفاق عمان.

"حرب المخيمات" في لبنان بدأت في مايو 1985 مأساة "حرب المخيمات" في لبنان، حيث حاصرت حركة أمل (بمدعومة من بعض الأطراف الإقليمية) مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة.

الهدف: منع منظمة التحرير من استعادة نفوذها العسكري في لبنان.

الواقع الإنساني: عاش اللاجئون الفلسطينيون ظروفاً مأساوية من جوع وقصف استمرت فترات طويلة، مما عكس حجم الاستنزاف الذي تعرضت له الوجود الفلسطيني في الشتات.

عملية "تبادل الأسرى" الكبرى (عملية الجليل) في مايو 1985، جرت واحدة من أكبر عمليات تبادل الأسرى بين الجبهة الشعبية - القيادة العامة (بقيادة أحمد جبريل) والاحتلال الإسرائيلي.

النتائج: أطلق الاحتلال سراح 1150 أسيراً فلسطينيًا مقابل 3 جنود إسرائيليين. وكان من بين المحررين الشيخ أحمد ياسين ومناضلين قادوا لاحقاً الانتفاضة الأولى، مما أعطى دفعة معنوية وتنظيمية هائلة للداخل الفلسطيني.

الوضع الاقتصادي والمعيشي 1985

استمرت تداعيات التضخم الإسرائيلي، وبدأ الفلسطينيون في الداخل بالتركيز أكثر على "التعليم كأداة للمقاومة". شهدت هذه السنة نمواً في دور الجامعات والكتل النقابية التي بدأت تأخذ دور "القيادة البديلة" للشارع، في ظل انشغال القيادة في الخارج بالمعارك السياسية والعسكرية في تونس ولبنان.